مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

موقف الولايات المتحدة الأميركية من حكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني (١٩٨٥- ١٩٩٠)

م.د أمل محمد عبدالله
قسم التأريخ / كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة
amal.mohammed@uobasrah.edu.iq

الملخص

تناول هذا البحث، موقف الولايات المتحدة الأميركية من حكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني خلال سنوات حكمه (١٩٨٥- ١٩٩٠). وسلطت الباحثة الضوء على المواقف الأميركية تجاه مجريات السياسة الخارجية البرازيلية، إذ سعت الولايات المتحدة من خلال تلك المواقف لتأمين نفوذها في البرازيل وتقويض أي مشروع قرار برازيلي يؤثر على مصالحها فيها ولاسيما الاقتصادية منها، وما السبل والآليات والإجراءات التي اتبعتها الإدارة الأميركية في اطار تحقيق تلك الأهداف، والتي تنوعت بين الضغط عليها مستغلة أزمة الديون الخارجية للبرازيل، والتي كان أغلبها مستحقة للمصارف الأميركية، وكذلك فرض العقوبات على الواردات التجارية.
الكلمات المفتاحية: (الولايات المتحدة، موقف، خوسيه سارني، البرازيل).

The position of the United States of America on the government of Brazilian President José Sarney (1985-1990)

Lecturer: Dr. Amal Mohammed Abdullah
Department of History, College of Education for Girls, University of Basrah
amal.mohammed@uobasrah.edu.iq

Abstract

This research examines the US position on the government of Brazilian President José Sarney during his term in office (1985-1990). The researcher sheds light on US positions on Brazilian foreign policy. Through these positions, the US sought to secure its influence in Brazil and undermine any Brazilian draft resolution that would affect its interests, particularly its economic interests. The research also examines the means, mechanisms and procedures followed by the US administration to achieve these goals, which varied between pressuring it by exploiting Brazil's external debt crisis, most of which was owed to US banks, and imposing sanctions on commercial imports.
Keywords: (United States, position, Jose Sarney, Brazil).

المقدمة

إنَّ موقف الولايات المتحدة الأميركية تجاه أي حكومة في العالم، والحكومات في أميركا اللاتينية بصورة خاصة، لا يخرج عن اطار تحقيق مصالحها والحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي، ولذلك لايخرج عن فهم هذا الاطار المواقف التي اتخذتها الإدارة الأميركية تجاه حكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني وهي أول حكومة مدنية منذ عام ١٩٦٤، عندما اسقطت حكومة الرئيس البرازيلي جواو غولارت. واستلام جنرالات عسكريين الرئاسة منذ عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٨٥، وما المواقف المتخذة والسياسة المتبعة والهدف والجدوى منها، ولا تخرج المواقف التي اتخذتها إدارة الرئيس رونالد ريغان تجاه حكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني خلال المدة (١٩٨٥- ١٩٩٠) عن هذا الوصف.

فالتغير الذي حدث في أغلب دول أميركا اللاتينية في الاتجاه نحو العودة الى الديمقراطية وإنهاء مظاهر الحكم العسكري فيها، دفع الإدارة الأميركية آنذاك الى إجراء إعادة نظر شاملة للأوضاع في البرازيل ومن ثم السعي للتكيف معها عبر ايجاد السياسة المناسبة واتخاذ المواقف التي تحقق غاياتها واهدافها فيها. ومن ثم فقد كانت المواقف الأميركية بمثابة تعديل لمسار السياسة الأميركية في البرازيل ومحاولة انقاذ النفوذ الأميركي الذي دارت حوله الشكوك ووجهت له الاتهامات من قبل حكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني التي حاولت انتهاج سياسة خارجية مستقلة تحقق مصالحها بعيداً عن التحكم في الشأن الداخلي البرازيلي.

وعليه، فأهمية هذا البحث تكمن وتتجلى في محاولة توضيح الموقف الأميركي من السياسة الخارجية لحكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني. وغايتها الثنائية التي جمعت بين المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية، التي بدأت في التصدع والتآكل في البرازيل من جهة، وتحييد أي مساعي لاتباع البرازيل سياسة خارجية مستقلة من جهة أخرى، والى أي مدى نجحت الإدارة الأميركية في تحقيق تلك الأهداف والغايات.

وبناءً على ما تقدم، قسم هيكل البحث الى مقدمة ومحورين وخاتمة. تناول المحور الأول، موقف الولايات المتحدة الأميركية من السياسة الخارجية المستقلة للبرازيل (١٩٨٥- ١٩٩٠)

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

والغاية منها. أما المحور الثاني، فقد سلط الضوء على موقف الولايات المتحدة الأميركية من أزمة الديون الخارجية للبرازيل (١٩٨٥- ١٩٩٠) وأثر ذلك في فوز فرناندو كولور دي ميلو المرشح الرئاسي ذي التوجه الليبرالي على المرشح اليساري لويس اناسيو دي سيليا في الانتخابات، ووصوله الى دفة الحكم في البرازيل.

المحور الأول: موقف الولايات المتحدة الأميركية من السياسة الخارجية المستقلة للبرازيل (١٩٨٥- ١٩٩٠)

عند عودة الحكم الديمقراطي للبرازيل في العام ١٩٨٥، وتولي نائب الرئيس خوسيه سارني[١] (Jose Sarney) الرئاسة، انتقد بشكل حاد الولايات المتحدة الأميركية، لأنها كانت تضغط على البرازيل في القضايا التجارية الى جانب التباعد بين المقترحات والمواقف السياسية لكلا البلدين. وظهر بشكل واضح أن الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة لعودة الحكم الديمقراطي للبرازيل في ظل الحرب الباردة[٢] (Cold War)، برغم التوجهات الليبرالية للرئيس سارني، لاسيما

---

[١] خوسيه سارني: سياسي ورئيس برازيلي، ولد في مدينة بينيرو بولاية مارانهاو في الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩٣٠. تخرج من كلية القانون في جامعة مارانهاو الفيدرالية عام ١٩٥٣. دخل الحياة السياسية بعد انضمامه الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٥٤. في العام التالي رشح نفسه لعضوية البرلمان عن ولاية مارانهاو، على الرغم من أنه فشل في أن ينتخب تولى المنصب كبديل عن أحد الأعضاء المنسحبين في عام ١٩٥٥. أصبح حاكماً لولاية مارانهاو للمدة (١٩٦٦-١٩٧٠). وسيناتور عن الولاية نفسها (١٩٧١-١٩٨٥). شغل منصب نائب رئيس البرازيل ابان المدة (الخامس عشر من آذار- الحادي عشر من نيسان عام ١٩٨٥). ثم رئيساً للبرازيل (١٩٨٥-١٩٩٠). وعضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية أمابا (١٩٩١-٢٠١٥). ورئيساً لمجلس الشيوخ الاتحادي (٢٠٠٩-٢٠١٣). لازال على قيد الحياة.
(Sarney, 2006, p. 53) (Zirker, 1993, pp. 87-110).

[٢] الحرب الباردة: مصطلح شاع استخدامه في العلاقات الدولية، أشار إلى وجود حالة من التناقض الجذري في المصالح والعداء الواضح في الايديولوجية بين القطبين المتصارعين، بعدما أفرزت الحرب العالمية الثانية نظاماً دولياً مبنياً على تكتل الدول حول الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، ولكن هذا التناقض والعداء بين القطبين لم يصل الى حد الانفجار على شكل حرب عالمية، وإنما ظلت الأدوات المستخدمة

بعد أن حاول نظام الحكم الجديد استعادة الاتجاه المستقل للسياسة الخارجية البرازيلية. فالبحث عن علاقات أفضل مع دول الجوار للبرازيل من دول أميركا الجنوبية كان مدفوعاً جزئياً بتخفيف التوتر الذي كان قائماً بين الحكومات العسكرية، عندما تم استبدال هذه الحكومات بنظم ديمقراطية في المنطقة (عطاطره، ٢٠١٤، صفحة ٩٥).

وبالنسبة للبرازيل فقد امتلكت سجلاً حافلاً في انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة حكم الديكتاتورية العسكرية، واستمرت بعض الممارسات حتى ما بعد قيام الحكم الديمقراطي المدني في العام ١٩٨٥. وبالتالي فقد كانت أولى توجهات السياسة الخارجية البرازيلية في مرحلة الديمقراطية هو إزالة الصورة التي تكونت لدى الرأي العام العالمي حول انتهاكات حقوق الإنسان في البرازيل، وكذلك تأكيد احترامها وصيانتها في التشريعات والممارسات الداخلية. ففي الشهر الأول لحكومة مدنية في العام ١٩٨٥ اشتركت البرازيل في الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان [١] (عبد الله و حاجم، ٢٠٢٢، الصفحات ٢١٣/١-٢٤٢) (The American Convention on Human Rights) واتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاتفاق الدولي ضد التعذيب، وبالتالي إعادة الاشتراك في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. إن استرداد صورة الأمة الديمقراطية قد جهز الأساس المفاهيمي للبرازيل للمشاركة بشكل أكثر نشاطاً في الأجندة الدولية (عطاطره، ٢٠١٤، صفحة ٩٥).

والوسائل في ادارة هذا الصراع الدولي، من دون مستوى هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح. (خلف، ٢٠١٣، الصفحات ٢١٠-٢١٢) (عبد الله، ٢٠١٥، الصفحات ٦٩-٧٠)
(G. John, 1997, p. 71)

[١] الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان: وتعرف أيضاً باتفاقية كوستاريكا وهو صك دولي لحقوق الإنسان تم اعتماده من قبل العديد من دول نصف الكرة الغربي (أميركا اللاتينية) في مدينة سان خوسيه عاصمة جمهورية كوستاريكا في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٩. دخلت حيز التنفيذ بعد إيداع صك التصديق الحادي عشر (صك غرينادا) في الثامن عشر من تموز عام ١٩٧٦. الهيئات المسؤولة عن الإشراف على الامتثال للاتفاقية هي لجنة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، وكلاهما أجهزة منظمة الدول الأميركية (Antkowiak & Gonza, 2017, p. 416).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

ومن المفارقات أن عملية تحسين العلاقات الدبلوماسية مع الارجنتين، قد ساعدت في نهاية فترة ولاية جواو بابتيستا دي فيغيريدو[١] (Joao Baptista de Figueired) في عام ١٩٨٥، وعودة الحكومة المدنية في البرازيل. بعد عامين من انتخاب رئيس مدني في الأرجنتين، راؤول ألفونسين[٢] (Raul Alfonsin) (Smith, 2012, p. 187).

ففي التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٨٥، وقع الرئيسان سارني وألفونسين اتفاقية إعلان إيغواسو، وإلزام بلدانهم بمواصلة دمج الاقتصاديات والتعبير عن الإقرار بضرورة العلوم والتكنولوجيا النووية التي تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في اليوم التالي صدر إعلان مشترك بشأن السياسة النووية، أنشأ سارني وألفونسين مجموعة عمل مشتركة لتعزيز تطوير الانجازات النووية للأغراض السلمية. وكان التحدي الرئيسي للسياسة الخارجية هو استعادة صورة البرازيل كدولة ديمقراطية، وهي مهمة قدمت الأساس المفاهيمي

---

[١] جواو بابتيستا فيغيريدو: عسكري وسياسي برازيلي، ولد في ولاية ريو دي جانيرو في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩١٨. تخرج من المدرسة العسكرية اسكولا ميليتار دو ريالينغو في سلاح الفرسان عام ١٩٣٧. أنضم الى مدرسة الأركان العامة في عام ١٩٦١. وشارك في الانقلاب الذي أسقط جواو غولارت في عام ١٩٦٤. تمت ترقيته الى رتبة عقيد في آب عام ١٩٦٤. أصبح رئيس شرطة ساو باولو للمدة من (١٩٦٦-١٩٦٨). رقي الى رتبة جنرال في عام ١٩٦٩ . عينه الرئيس ميديتشي رئيساً لهيئة الأركان العسكرية (١٩٦٩- ١٩٧٤). عينه الرئيس جيزل رئيساً لجهاز المخابرات الوطنية في عام (١٩٧٤- ١٩٧٨). أصبح رئيساً للبرازيل (١٩٧٩- ١٩٨٥). توفي في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٩٩ (Morais, 1978, p. 6).

[٢] راؤول ألفونسين: سياسي أرجنتيني، ولد في الثاني عشر من آب عام ١٩٢٧. تخرج من كلية القانون في جامعة بوينس آيرس عام ١٩٥٠. عين رئيساً للجنة الحزبية لحزب الاتحاد المدني الراديكالي لمدينة تشاسكوموس في محافظة بوينس آيرس عام ١٩٥٤. انتخب عضواً في الهيئة التشريعية الخاصة بمحافظة بوينس آيرس عن حزب الاتحاد الشعبي في عام ١٩٥٨ وأعيد انتخابه في عام ١٩٦٢. أصبح عضواً في مجلس النواب الأرجنتيني (١٩٦٣- ١٩٦٧). تولى رئاسة الأرجنتين (١٩٨٣- ١٩٨٩). شغل منصب زعيم الاتحاد المدني الراديكالي (١٩٨٣- ١٩٩١) و(١٩٩٣- ١٩٩٥) و(١٩٩٩- ٢٠٠١)، وأصبحت مقاربته السياسية معروفة باسم (الألفونسينية). توفي في الحادي والثلاثين من آذار عام ٢٠٠٩.
https://en.m.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BAl-Alfons%C3%ADn

للعمل الدبلوماسي للبلد. ساهمت هذه الجهود نحو التحول الديمقراطي في تغيير نمط عدم الثقة والمسافة التي تميز العلاقات الدبلوماسية البرازيلية مع دول أميركا اللاتينية، ولا سيما الأرجنتين التي في عهد الرئيس راؤول ألفونسين، كانت تحاول السير نحو الديمقراطية (Pontes, 2016, p. 93).

وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن الفريق العامل المعني عمل على تحويل التعاون النووي الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٨٥ الى لجنة دائمة معنية بالطاقة النووية. كما سعت البرازيل الى تبني موقف أكثر فاعلية في شؤون أميركا اللاتينية. تهدف الى التعاون مع الجهود التي يبذلها أعضاء مجموعة كولومبيا المكسيك وبنما وفنزويلا لتعزيز التهدئة في أميركا الوسطى آنذاك، وأصبحت البرازيل عضواً في مجموعة دعم الأرجنتين وبيرو وأوروغواي، التي تأسست في تموز عام ١٩٨٥، في سياق وحدة إقليمية أكبر، لتكون بمثابة منتدى لمناقشة ليس فقط عملية التهدئة في أميركا الوسطى، ولكن أيضاً القضايا المرتبطة بالديون الخارجية والفقر والتنمية والحكم الذاتي (Pontes, 2016, p. 93).

تم إطلاق السياسة الخارجية للجمهورية الجديدة في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٨٦، بخطوة ذات أهمية رمزية عالية من وجهة نظر عملية تفكيك النظام العسكري. في ذلك اليوم، استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية كوبا، (التي قطعتها الحكومة العسكرية في عام ١٩٦٤، على أن يتم استكمال الإجراء الذي تم تبريره كخطوة في عملية التكامل في أميركا اللاتينية، في كانون الثاني من العام التالي مع افتتاح نظام الاتصال الهاتفي المباشر بين البلدين) (Ferreira & Delgado, 2016, pp. 55-56) (Schwarcz, 2015, p. 484)

علاوة على ذلك فإن برازيليا المستقلة والبراغماتية بشكل متزايد كانت هذه السياسة تتعارض مع تركيز واشنطن في الحرب الباردة. يبدو أن الاتجاه التلقائي في التحالف بين البلدين في الأمم المتحدة قد أخذ يضعف وبدا وكأن صوت الاثنان على طرفي نقيض. في عام ١٩٨٦ رعت البرازيل مباشرة في إعلان الأمم المتحدة جنوب المحيط الاطلسي "منطقة سلام". المشروع الذي عارضته واشنطن، حيث كان من الممكن تقييده وصول الجيش الأميركي. وباعت البرازيل

الحبوب الى الاتحاد السوفيتي رغم مقاطعة الولايات المتحدة الأميركية، وانتقدت دعم الولايات المتحدة للكونترا في نيكاراغوا (Crandall, 2011, p. 140).

أدت الشركات متعددة الجنسيات والبنوك التجارية دور مهم في العلاقات الأميركية-البرازيلية كما فعلت الحكومات الفيدرالية، وعليه وبصرف النظر عن القلق النووي، لم يكن هناك الكثير من التطابق في السياسة العامة بين البرازيل والولايات المتحدة الأميركية. اذ ان الأولويات السياسية للجانبين كانت متناقضة خلال الثمانينيات. أولاً، أرادت البرازيل حلاً سياسياً للديون. دمج الأزمة التكلفة الاجتماعية لأزمة الديون، في حين أن الولايات المتحدة لم تكن منفتحة للإعفاء من الديون آنذاك. البرازيل أيضاً أعطى الأولوية للأثار السلبية لارتفاع أسعار الفائدة وفتح سوق الولايات المتحدة لمزيد من الصادرات البرازيلية. ثانياً، سعت برازيليا بقوة للمعرفة النووية بينما عملت واشنطن للحد من امكانية البرازيل الاستحواذ على الأسلحة النووية. في حين أن هذا خفف بشكل واضح من التعاون الكبير ولم تكن هناك أهداف سياسية خارجية مشتركة بينهما. وفي مقال نشر عن الشؤون الخارجية عام ١٩٨٦، كتب الرئيس سارني أنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع البرازيل بثرواتها وإمكاناتها وتصميمها على أن تكون دولة من الدرجة الثانية. لدينا رؤية مختلفة من أنفسنا، ونتوقع أن نشارك الولايات المتحدة هذه الرؤية. ومع ذلك، فإن التفاوت النسبي في القوة بين البلدين يعني أن لدى واشنطن رؤى مختلفة تماماً عن البرازيل (Crandall, 2011, pp. 140-141).

وفي التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٨٦، وقع سارني وألفونسين في بوينس آيرس على التكامل الاقتصادي بين الأرجنتين والبرازيل، والذي فتح مرحلة من التفاهم المتبادل بعيد المدى وحدد هدف إنشاء منطقة اقتصادية وبرنامج التعاون والمعروف أكثر باسم PICE (Skidmore, 1989, p. 20).

وفي الثلاثين من تموز عام ١٩٨٦، وقع سارني في بوينس آيرس مع راؤول ألفونسين، رئيس الأرجنتين، قانون التكامل الأرجنتيني البرازيلي، وهو مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية الثنائية، والانفتاح على انضمام دول أخرى في المنطقة، بهدف تشكيل سوق مشتركة

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

لأميركا اللاتينية في المستقبل. رد الرئيس الأرجنتيني ألفونسين الزيارة في كانون الأول من العام نفسه، مما زاد من عملية الاندماج، والتي كانت في البداية ذات دوافع سياسية أكثر منها اقتصادية. أصبح الأمرمتعلقاً بخلق مصالح اقتصادية مشتركة، وبإرساء الأساس للتغلب على التنافس التقليدي الذي أثار عداوة للبلدين منذ الحقبة الاستعمارية. أعلن برنامج التكامل والتعاون الاقتصادي، الذي أنشئ حينها، ولأول مرة صراحة، الغرض من إنشاءه فضاء اقتصادي مشترك تتكامل فيه قطاعات الاقتصاد في كلا البلدين بعضها البعض.

وفي عام ١٩٨٨ وقعت حكومتا البرازيل والأرجنتين معاهدة التكامل والتعاون والتنمية. (لإنشاء اتحاد جمركي شبه إقليمي على أن يكتمل في عام ١٩٩٠، وكان يعرف باسم السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وشمل الأعضاء المؤسسون وهم كل من البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي) (Sarney, 2006, p. 187).

حافظت إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان[١] (Ronald Reagan) على مجموعة الأفكار المحافظة وأظهرت استنفاذاً متزايداً. وسرعان ما ظهر حوار جديد بين القوى العظمى في عام ١٩٨٨ أعلنت الحكومة السوفيتية انسحاب قواتها من أفغانستان ووقف إطلاق النار في أنغولا فتحت طريقة لكوبا أن تفعل الشيء نفسه في الجنوب الافريقي . وفي تشرين الثاني عام ١٩٨٩

[١] رونالد ريغان: سياسي أميركي وهو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأميركية، ولد في مدينة تامبيكو بولاية إلينوي في السادس من شباط عام ١٩١١. تخرج من مدرسة ديكسون الثانوية عام ١٩٢٨. أكمل دراسته الجامعية وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وعلم الاجتماع من كلية يوريكا في ولاية إلينوي عام ١٩٣٢، عمل في مجال الإذاعة كمذيع رياضي (١٩٣٢-١٩٣٦). ثم عمل ممثلاً سينمائياً لأول مرة في حزيران عام ١٩٣٧. ألتحق بالقوات الأميركية (١٩٣٧-١٩٤٥). خدم في كولفر ستي بكاليفورنيا حيث صنع أفلاماً حكومية ساعدت المجهود الحربي. بعد تسريحه من الخدمة الفعلية في كانون الأول عام ١٩٤٥، شغل منصب رئيس نقابة ممثلين الشاشة الأميركية (١٩٤٧-١٩٥٢). ومرة أخرى (١٩٥٩-١٩٦٠). أنضم الى الحزب الجمهوري عام ١٩٦٢. أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا (١٩٦٧-١٩٧٥). ورئيساً للولايات المتحدة الأميركية (١٩٨١-١٩٨٩). حصل على جائزة فرنسيس بويد عام ١٩٨٨، ووسام الحرية الرئاسي عام ١٩٩٣. توفي في الخامس من حزيران عام ٢٠٠٤. (الزاملي، ٢٠١٧، الصفحات ٨٧-٩٩) (Reagan, 2005, pp. 126-127) (Gil, 2009)

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

كانت أسس الصراع بين الشرق والغرب نهائياً اهتزت بعد أن جسدها انهيار جدار برلين. وأخيراً إعلان الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش [١] (George H. W. Bush) والرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف [٢] (Mikhail Gorbachev) أن الحرب الباردة قد انتهت. وهنا وفقاً للأفكار الاقتصادية الليبرالية التي أصبحت معروفة سعت إدارة الرئيس جورج بوش الجديدة، باعتبارها "إجماع واشنطن"، الى تطوير علاقات اقتصادية أكثر تكاملاً مع جميع بلدان نصف الكرة الغربي (Pontes, 2016, p. 61).

---

[١] جورج هربرت واكر بوش: سياسي وعسكري أميركي، وهو الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأميركية، ولد في مدينة ميلتون بولاية ماساتشوستس في الثاني عشر من حزيران عام ١٩٢٤. تخرج من اكاديمية فيلبس في أندوفر بماساتشوستس (١٩٣٦- ١٩٤٢). وبعد تخرجه مباشرة وكان يبلغ من العمر ١٨ عاماً أصبح طيار بحري إذ تدرب على عمليات حاملة الطائرات على متن يو إس إس سابل. رقي الى رتبة ملازم في الأول من آب عام ١٩٤٤. حصل على شهادة البكالوريوس في الفنون من جامعة بيل عام (١٩٤٥- ١٩٤٨). فاز في انتخابات مجلس النواب في عام ١٩٦٦. وعينه الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون سفيراً في الأمم المتحدة (١٩٧١- ١٩٧٣). وأصبح رئيساً للجنة الوطنية للجمهوريين (١٩٧٣- ١٩٧٤). عينه الرئيس الأميركي جيرالد فورد رئيساً لمكتب الاتصال الأميركي في جمهورية الصين الشعبية (١٩٧٤- ١٩٧٥). ثم عينه مديراً للمخابرات المركزية (١٩٧٦- ١٩٧٧). شغل منصب مدير مجلس السياسة الخارجية بمجلس العلاقات الخارجية (١٩٧٧- ١٩٧٩). ونائباً للرئيس لريغان (١٩٨١- ١٩٨٩). وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأميركية (١٩٨٩- ١٩٩٣) توفي في الثلاثين من تشرين الأول عام ٢٠١٨. (Ducat, 2004) (Christopher, 1996, pp. 503-536)
https://ballotpedia.org/George-H.W.Bush

[٢] ميخائيل غورباتشوف: سياسي سوفيتي، ولد في قرية بريغولنوي بمقاطعة ستافروبول جنوب روسية في الثاني من آذار عام ١٩٣١. تخرج من كلية الحقوق في جامعة موسكو عام ١٩٥٥. تم تعيينه سكرتير لأول حزب لإقليم ستافروبول عام ١٩٧٠. تولى منصب أول سكرتير للمجلس السوفيتي الأعلى في عام ١٩٧٤. وعين عضواً في المكتب السياسي في عام ١٩٧٩. ورئيس الحزب الشيوعي السوفيتي (١٩٨٥- ١٩٩١). شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق (١٩٩٠- ١٩٩١). كان يدعو الى إعادة البناء أو البريسترويكا. شارك رونالد ريغان في إنهاء الحرب الباردة وحصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٠. توفي في الثلاثين من آب عام ١٩٢٢.
https://www.washingtonpost.com/obituarie/0/mikhail-gorbachev-soviet-leader-dies

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

كل هذا منح المكانة لها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية ونصت على مسؤوليات جديدة. كانت ممارسة قيادة العالم وضعت بالفعل على المحك في آب عام ١٩٩٠، مع حرب الخليج، متى نفذت العمليات العسكرية ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة "التحالف الغربي" الذي أقره مجلس الأمن الدولي. الحلقة ترمز الى تأكيد التفوق الاستراتيجي من الولايات المتحدة وفكرة أن هذه الأولوية ستؤدي الى نظام دولي أحادي القطب، على الرغم من الاتجاهات الجديدة للسياسة العالمية. ومع ذلك قررت الحكومة البرازيلية الابتعاد عن حرب الخليج، مما شكل خيبة أمل للأميركيين (Hirst, 2013, p. 60).

المحور الثاني: موقف الولايات المتحدة من القضايا التجارية والديون الخارجية للبرازيل (١٩٨٥- ١٩٩٠)

ورثت الجمهورية الجديدة في البرازيل العديد من المشاكل الاقتصادية من الحكومة العسكرية الأخيرة، وكان من أخطرها [حجم الدين الخارجي الذي بلغ في نهاية عام ١٩٨٤ حوالي مائة مليار دولار]. والدوامة التضخمية التي وصلت الى معدل شهري قدره ١٢,٧% في آذار عام ١٩٨٥. أعاد الرئيس البرازيلي خوسيه سارني ترديد خطاب تانكريدو نيفيس[١](Tancreda

[١] تانكريدو نيفيس: سياسي برازيلي، ولد بولاية ميناس جيرايس في الرابع من آذار عام ١٩١٠. حصل على شهادة البكالوريوس من كلية القانون في جامعة ميناس جيرايس الفيدرالية عام ١٩٣٢، أستهل نشاطه السياسي عام ١٩٣٣ كمستشار بلدي في مسقط رأسه. انتخب في عام ١٩٤٧ نائباً في الجمعية التأسيسية عن ولاية ميناس جيرايس، وأعيد انتخابه في عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٥٣ شغل منصب وزيراً العدل والشؤون الداخلية (١٩٥٣- ١٩٥٤). أصبح عام ١٩٦١ رئيساً للحكومة لمدة عشرة أشهر في عهد جواو= =غولارت الذي أطاحهُ انقلاب عسكري عام ١٩٦٤. رفض التعاون مع النظام العسكري الجديد وانتخب نائباً عن الحركة الديمقراطية البرازيلية، وهو الحزب المعارض الوحيد الذي سمح العسكريين بنشاطه ومكث بعيداً عن الأضواء لغاية عام ١٩٧٨ اذ راح يبرز من جديد على الساحة السياسية. وفي عام ١٩٨٢، أصبح حاكماً لولاية ميناس جيرايس وفرض نفسه كزعيم للتيار المعتدل داخل حزبه الذي غدا يعرف "حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية". وفي آب عام ١٩٨٤، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية. وفي مطلع عام ١٩٨٥، انتخب أول رئيس مدني بعد احدى وعشرين عاماً من حكم العسكريين. وعشية تسلمه زمام منصبه في الرابع عشر من آذار عام ١٩٨٥،

Neves)، وأعلن أنه سيحترم الالتزامات المالية للبلاد، ولكن ليس على حساب بؤس الشعب أو السيادة الوطنية. لكن مشكلة المديونية الخارجية كانت لها أبعاد قارية وتعارض مصالح دول العالم الثالث مع مصالح الوكلاء الماليين الدوليين، ولاسيما الولايات المتحدة الذين أصدروا وبدعم سياسي من أعضاء حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية [١] (Party of the Brazilia Democratic Movement) وثيقة في تموز عام ١٩٨٥ بهدف تعزيزها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي [٢] (International Monetary Fund) سعى الرئيس البرازيلي سارني للحصول على دعم خارجي لمواقفه. خلال رحلته الى أوروغواي، في آب من العام نفسه، اتهم صندوق النقد الدولي بمحاولة فرض شروط تتعارض مع المصالح البرازيلية ووقع بياناً مع الرئيس خوليو ماريا سانغينيتي، دافع فيه عن سداد الديون الخارجية لكلا البلدين دون المساس بالنمو

أدخل الى المستشفى اذ أجريت له عملية جراحية طارئة، توفي في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٨٥. (Koifman, 2001, pp. 46-47)

[١] حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية: وهو حزب سياسي برازيلي، عرف بـ (PMDB) تأسس في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٠ من قبل أعضاء الحركة الديمقراطية البرازيلية، التي تم إنشاؤها في منتصف الستينيات كمعارضة رسمية للحكومة العسكرية ولكنها تم حلها في عام ١٩٧٩. نشأت عملية الديمقراطية وعودة الحكم المدني كحزب يساري معتدل، لكنها سرعان ما بدأت في جذب دعم واسع النطاق، لاسيما من خلال تعديل سياساتها والاندماج مع الحزب الشعبي من يمين الوسط. في عام ١٩٨٥ أنضم الحزب الى حزب الجبهة الليبرالية وجماعات أخرى من (PMDB) في أول انتخابات مدنية في البرازيل منذ عام ١٩٦٤ لدعم انتخاب تانكريدو نيفيس كرئيس وخوسيه سارني نائباً للرئيس .

(Rhodes, 2006, p. 117) (Porto, 2008, p. 253) .

[٢] صندوق النقد الدولي: هو مؤسسة مالية دولية، عرف بـ (IMF) يقع مقرها في العاصمة الأميركية واشنطن، تأسس في عام ١٩٤٤، في مؤتمر بريتون وودز بشكل أساسي من خلال أفكار الاقتصاديين هاري ديكستر وايت وجون ماينارد كينز، ويتألف أعضائها من مئة وتسعين دولة. مهمتها المعلنة هي العمل على تعزيز التعاون النقدي العالمي وتأمين الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، وتعزيز العمالة العالية والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ظهر رسمياً في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٥ مع تسعة وعشرين دولة عضو وهدفه إعادة هيكلة النظام المالي الدولي. (Lipscy, 2015, pp. 341-356)

المستدام ودون خفض مستوى معيشة سكانها (Pontes, 2016, pp. 61-62) (Hirst, 2013, pp. 59-60) .

وفي أيلول، سافر الرئيس البرازيلي خوسيه سارني الى نيويورك وحذر هناك، في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة، من أن البرازيل لن تدفع ديونها الخارجية لا مع الركود ولا مع البطالة ولا بالجوع، لأن الناس في البرازيل قد وصلوا الى حد ما يمكن تحمله. في تلك الأثناء، ذكر وزير المالية ديلسون فونارو (Dilson Funaro)[١] إن الحكومة البرازيلية لن تضمن سداد ٤٥٥ مليون دولار اقترضتها ثلاث مؤسسات برازيلية متعثرة عن السداد من بنوك أميركية وأوروبية . وقال مصرفيون إن التخلف عن سداد القروض قد يعرض للخطر جهود البرازيل لإعادة التفاوض بشأن ديونها الخارجية البالغة ١٠٣ مليار دولار. في غضون ذلك، ذكر بنك Banco do Brazil أكبر بنك خاص في البلاد، إنه استحوذ على العمليات الأميركية لاثنين من البنوك المتعثرة Comind و Banco Auxiliar تم إلغاء خطط لخط ائتماني بقيمة ١,٥ مليار دولار (The Los Angeles Times, 1985, p. 3).

على أثر ذلك وخوفاً من حدوث حالة تعثر عام بين بلدان أميركا اللاتينية، وافق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المعروف باسم البنك الدولي[٢] (Internotional

---

[١] ديلسون فونارو: سياسي برازيلي، ولد في الثالث والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٣. تخرج من كلية الهندسة في جامعة ماكنزي بولاية ساو باولو عام ١٩٥٦. عين مديراً لإدارة التجارة الخارجية لإتحاد الصناعات في ولاية ساو باولو عام ١٩٥٨. أصبح رجل أعمال في قطاع البلاستيك والألعاب عام ١٩٥٩. ورئيساً لشركة ترول عام ١٩٦٩. وفي نفس العام بدأ حياته العامة وتولى أمانة التخطيط في حكومة ولاية ساو باولو، تم تولى عام ١٩٧٠ الأمانة المالية لنفس الحكومة وانضم الى الوفد البرازيلي في اجتماع صندوق النقد الدولي . شغل منصب رئاسة البنك الوطني للتنمية (السادس عشر من آذار- السابع والعشرين من آب عام ١٩٨٥). ليتولى وزارة المالية (١٩٨٥- ١٩٨٧). توفي في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٨٩.
https://www.gov.br/fazenda/pt-br/acesso-a-informacao/institucional-de-ministros/pasta-republica-ministros/dilson-funaro

[٢] البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وهو أحد المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي. أسس في واشنطن في تموز عام ١٩٤٤، إثر اتفاقيات بريتون وودز، ودخل عقد تأسيس هذه الهيئة في كانون الأول عام ١٩٤٥.

Bank for Reconstruetion and Development)، رسمياً في الثاني من كانون الاول عام ١٩٨٥، على خطة بيكر، لمساعدة البلدان المدينة الملتزمة بإعادة تكييف اقتصاداتها بالتوازي مع سياسة التنمية الاقتصادية.

(https://www18.fgv.br/CPDOC/acervo/dicionarios/verbete-biografico/jose-ribamar-ferreira-de-araujo-costa)

خلال سنوات حكومة خوسيه سارني برزت الصراعات الى الواجهة بسبب قرار الرئيس الأميركي رونالد ريغان في أيلول عام ١٩٨٥، لرفع دعوى قضائية ضد السياسة البرازيلية للمعلوماتية، كان القرار الأميركي جزء من مجموعة من النزاعات التجارية مع مختلف البلدان. في حالة البرازيل تم عرض الضرر الذي لحق بمصالح الولايات المتحدة الأميركية كما تم المطالبة بتشريع أكثر انفتاحاً. وهنا اثيرت قضية أخرى مهمة في العلاقات الخارجية، ألا وهي سياسة الاحتفاظ بسوق الكمبيوتر السارية مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٤، ادعى الرئيس الأميركي رونالد ريغان بخسائر تقدر بنحو نصف مليار دولار مع عدم احترام حقوق الملكية على البرمجيات التي تمارس في البرازيل. (من أجل إجبار الحكومة على تغيير التشريع، في شباط عام ١٩٨٦، ومراجعة الامتيازات الجمركية للصادرات البرازيلية). على الرغم من مقاومته لتغيير قانون تكنولوجيا المعلومات، أرسل الرئيس البرازيلي سارني الى الكونغرس في نيسان عام ١٩٨٦، مشروعاً ينظم بيع البرمجيات وحقوق الملكية، والتي حافظت على احتياطي السوق ولكنها سهلت دخول البرامج الأجنبية (Hirst, 2013, p. 59).

كانت النتيجة الرئيسية آنذاك هي دفع المعلوماتية بشكل أكثر تحديداً، اعتراضات الولايات المتحدة على حماية البرازيل لصناعة الكمبيوتر الجديدة من المنافسة الأجنبية في النزاع التجاري

هدف الى المساهمة في تمويل إعادة إعمار وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء وإعطاء الأولوية للإستثمار الأجنبي الخاص وتقديمه لقروض تنموية منتجة، وكذلك المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية. (Adams, 1999, p. 827) (Bovard, 1988, p. 1).

الأكثر أهمية بين واشنطن وبرازيليا. بعد فشل محاولة جديدة لكسر الجمود في نيسان عام ١٩٨٦، بدا أن البلدين اقتربا من مواجهة مفتوحة قد يكون لها تداعيات خطيرة على علاقاتهما في عدد كبير من المجالات. في قلب الصراع، ساد اعتقاد البرازيل بأن استقلال المعلوماتية الذي توفره صناعة معالجة البيانات الخاضعة للسيطرة الوطنية أمر ضروري لمستقبلها. ولهذه الغاية، استثنى قانون المعلوماتية لعام ١٩٨٤ الشركات الأجنبية من المشاركة في سوق الكمبيوتر سريع النمو حتى عام ١٩٩٢. هناك حوالي ٢٧٠ شركة برازيلية توظف ٢٨٥٠٠ شخص نشطة بالفعل في هذا القطاع، وعلى مدى عشر سنوات، أصبحت تسيطر على ٤٨%من سوق بلغت قيمته ٢,٣ مليار دولار العام الماضي. بقي المنتجون الأجانب في الولايات المتحدة لأجهزة الكمبيوتر المركزية، والذين لم يتأثروا بالقانون، يمتلكون ٥٢% من إجمالي المبيعات (The Los Angeles Times, 1985, p. 8).

في أوائل نيسان بعث وزير الخارجية الأميركي جورج برات شولتز [١] George (Pratt Shultz) الى وزيرالخارجية البرازيلي روبرتو كوستا دي أبرو سودري[٣٤] (Roberto Costa de Abreu Soder) رسالة اقترح فيها إجراء محادثات جديدة، شدد فيها على أنه لا ينوي التدخل في الشؤون الداخلية للبرازيل، وحث على اعتماد "أكثر مرونة" للسياسة المعلوماتية. الرد جاء على لسان الرئيس البرازيلي خوسيه سارني، عندما أعلن عن الخطة الوطنية الأولى للمعلوماتية والأتمتة في حفل أقيم في برازيليا في السابع عشر من نيسان عام ١٩٨٦ ، وحضره

[١] جورج برات شولتز: سياسي واقتصادي أميركي، ولد في مدينة نيويورك في الثالث عشر من كانون الأول عام ١٩٢٠. تخرج من كلية الاقتصاد جامعة برينستون حيث حصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٤٢. أنضم خلال الحرب العالمية الثانية الى سلاح مشاة البحرية الأميركية. وبعد الحرب حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الصناعي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. بعد أن درس في الأخير للمدة من (١٩٤٨-١٩٥٧). تم تعيينه من قبل الرئيس نيكسون وزيراً للعمل (١٩٦٩-١٩٧٠)، وأصبح أول مدير لمكتب الإدارة والميزانية (١٩٧٠-١٩٧٢)، ووزيراً للخزانة (١٩٧٢-١٩٧٤). عينه الرئيس رونالد ريغان وزيراً للخارجية (١٩٨٢-١٩٨٩). توفي في السادس من شباط عام ٢٠٢١ (Bernard, 1996, pp. 320-332) (The Los Angeles Times, 1985, p. 8).

معظم وزرائه والعديد من أعضاء الكونغرس. قال الرئيس سارني "لقد اشتركت في صياغة هذه السياسة ولن أسمح بالضغوط لتغيير أو إعادة توجيه سياسة المعلوماتية في اتجاه يتعارض مع المصالح البرازيلية". "بصفتي مواطناً وسياسياً، دعمتها وما زالت أؤيدها. بصفتي رئيساً للجمهورية، لدي واجب دستوري للدفاع عنها". وفي إشارة الى حساسية البرازيل العميقة تجاه أي محاولة متصوره لإبطاء تنميتها الاقتصادية، أشار الرئيس أيضاً الى أنه "من الضروري لبقائنا كدولة ذات سيادة ومن أجل رفاهية شعبنا أن نمارس السيطرة على الأدوات العلمية والتكنولوجية التي ستشكل مستقبلنا" [١].

في أواخر شهر نيسان عام ١٩٨٦، أرسل وزير الخارجية البرازيلي سودري رداً أكثر دبلوماسية الى واشنطن وافق فيه على اقتراح الوزير شولتز بإجراء محادثات جديدة، لكنه لم يلمح الى أن البرازيل مستعدة لتغيير سياستها. ومع ذلك، إذا حدث هذا، فقد يؤدي الى مضاعفات جديدة [بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤]، الذي مكن الرئيس ريغان من وضع قيود على الصادرات البرازيلية الى الولايات المتحدة. ولكن نظراً لأن معظم الفائض التجاري آنذاك للبرازيل الذي زاد عن ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥ استخدم لتغطية مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي للبلاد البالغ ١٠٤ مليار دولار، اعتقد الخبراء الماليون أن تحركاً ضد الصادرات البرازيلية قد يؤدي الى أزمة ديون جديدة (The Los Angeles Times, 1985, p. 8)

في اليوم الأول من شهر آيار عام ١٩٨٦، زاد نصف الدين الخارجي بسبب القرار الذي اتخذته البنوك الأميركية الرئيسية برفع سعر الفائدة التفضيلية (سعر الفائدة الأساسي) بنسبة ٢٥% وفي ذلك الشهر أيضاً، قامت البنوك الأميركية التي كانت في ذلك الوقت أكبر دائن في

[١] روبرتو كوستا دي أبرو سودري: محامي وسياسي برازيلي، ولد في الحادي والعشرين من حزيران عام ١٩١٧. تخرج من كلية الحقوق بجامعة ولاية ساو باولو عام ١٩٤٢. كان أحد مؤسسي الاتحاد الديمقراطي الوطني عام ١٩٤٥، بعد ذلك أصبح عضواً في حزب آرينا عام ١٩٦٦. وحاكماً لولاية ساو باولو (١٩٦٧- ١٩٧١). ووزيراً للخارجية (١٩٨٦- ١٩٩٠). توفي في الرابع عشر من أيلول عام ١٩٩٩.
https://www18.fgv.br/cpdoc/acervo/dicionarios/verbete-biografico/roberto-costa-de-abreu-sodre

البرازيل بزيادة احتياطياتها بشكل كبير مقابل تخلف البلدان المدينة عن السداد، وتبعتها في حزيران مؤسسات مصرفية كبيرة أخرى. وفي أيلول عام ١٩٨٦، أكد وزير المالية لويز كارلوس بريسر بيريرا (Luiz Carlos Bresser Pereira)[١] الذي أعلن قبل شهرين أن البرازيل ستعلق دفع أكثر من مليار دولار للوكالات الحكومية، التي كانت جزءاً من نادي باريس- شارك في نيويورك مع وزراء من الأرجنتين والمكسيك، من أجل المحاولة لوضع حل مشترك، وذلك بإنشاء مجموعة الثلاثة G-3 من أجل حل لمشاكل المديونية الخارجية. وأكدت الوثيقة التي صدرت في ذلك الوقت على الحاجة الى تعزيز التعديلات في الاقتصاد العالمي وتسريع صرف القروض المتفق عليها مع الدول الدائنة. بعد أيام قليلة، في المكسيك انضم رؤساء الدول الثلاث الى رؤساء كولومبيا وبيرو وبنما وفنزويلا وأوروغواي لوضع أساس مشترك للتفاوض بشأن الديون الخارجية مع الولايات المتحدة. تم الدفاع عن مقترح من ثلاث نقاط :

١- أن الفائدة المدفوعة تم تمويلها من قبل الدائنين.

٢- تم استبدال هذا الجزء من الدين بسندات طويلة الآجل قابلة للاسترداد.

٣- إن المفاوضات مع البنوك الخاصة انقطعت عن صندوق النقد الدولي.

(https://www18.fgv.br/CPDOC/acervo/dicionarios/verbete-biografico/jose-ribamar-ferreira-de-araujo-costa)

[١] لويز كارلوس بريسر بيريرا: اقتصادي وسياسي برازيلي، ولد في الثلاثين من حزيران عام ١٩٣٤. تخرج من كلية القانون في جامعة ساو باولو عام ١٩٥٧. عمل كمراجع ومراسل وناقد سينمائي ومحرر ووكيل سكرتير لصحيفتي Ultima Hora , O Tempo (١٩٥٦- ١٩٥٧). عمل كاتباً في شركات إعلانية في عام ١٩٥٩. انضم الى مجموعة باو دي أكوكار حيث شغل منصب المدير الإداري (١٩٦٥- ١٩٨٣). تولى وزارة المالية (التاسع والعشرين من نيسان- الحادي والعشرين من كانون الأول عام ١٩٨٧). عين في منصب وزير الإدارة الفيدرالية وإصلاح الدولة (١٩٩٥- ١٩٩٨). ووزير العلوم والتكنولوجيا (الأول من كانون الثاني- الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٩٩. ولازال على قيد الحياة
https://.m.wikipedia.org/wiki/Luiz-Carlos-Bresser-Pereira

وفي تشرين الأول عام ١٩٨٦، قررت الإدارة الأميركية أن سياسات الكمبيوتر في البرازيل غير معقولة وعبئاً على التجارة الأميركية. في ذلك الوقت، قدمت البرازيل تعهدات الا ان الرئيس الأميركي ريغان ذكر إنها لم يتم الوفاء بها (Schwarcz, 2015, p. 484) (Ferreira & Delgado, 2016, pp. 55-56) .

في تلك الأثناء، كان مصدراً للخلاف مع واشنطن قانون المعلوماتية بعد أن تم تمريره في نهاية الادارة العسكرية الأخيرة للبرازيل، تم نقله الى أول إدارة ديمقراطية في البرازيل حكومة الرئيس خوسيه سارني. وكلما حاولت إدارة ريغان تغيير السياسة من خلال المفاوضات الخاصة والنقد العام والتهديدات بالانتقام، كلما قاومت إدارة سارني عبر إعطاء القضية ابعاد قومية، صرح الرئيس سارني في عام ١٩٨٦ أنه "أساسي من أجل بقاءنا كدولة ذات سيادة ومن أجل رفاهية شعبنا أننا نمارس السيطرة على الأدوات العلمية والتكنولوجية التي ستشكل مستقبلنا ". اعتمدت الحكومة البرازيلية على مبدأ التكافؤ الوظيفي، الذي يحظر استيراد منتج في حالة وجود منتج برازيلي مشابه (أو في حالة وجود نية إنتاجه). بالإضافة الى إجبار الشركات البرازيلية الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر دون المستوى الذي يكلف ضعف السعر الدولي، فقد حظرت من السوق البرازيلي الشركات الأميركية مثل مايكروسوفت وقيدت واردات البرمجيات ودعمت الشركات المحلية الصغيرة للبرمجيات لتبتكر نسختها الخاصة من منتج MS-DOS . ادعت الحكومة الأميركية أنها مقرصنة. قام الرئيس سارني بزيارة الولايات المتحدة الأميركية وكان جزءاً كبيراً من برنامج هذه الزيارة لمناقشة هذه القضايا التجارية. ومع ذلك كان هدفه جذب الانتباه الى البرازيل الجديدة.

(Crandall, 2011, p. 142)

في غضون ذلك، عادت التوترات بين البلدين والتي تدور حول سياسات التجارة الأجنبية المستقلة في البرازيل. خلال زيارة سارني التي وصفها البلدان بـ (مستقرة للغاية) أشاد الرئيس ريغان علناً بإنجازات البرازيل، وسلط الضوء على عودتها الناجحة الى الديمقراطية، وقدرتها على الايفاء بديونها الخارجية وتضخمها المنخفض. لكن ريغان استمر في نقده لنظام التجارة في

البرازيل من خلال شرح ذلك "التجارة يجب أن تكون حرة، ويجب أن تكون عادلة.... لا توجد أمة يمكن أن تتوقع استمرار التصدير بحرية للآخرين إذا كانت أسواقها المحلية مغلقة أمام المنافسة الأجنبية". كان هذا التصريح رداً على قانون المعلوماتية البرازيلي. وفي تشرين الثاني عام ١٩٨٦، أصدر مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأميركية تقريراً من ثلاثمائة صفحة عن الحواجز الجمركية من العالم. ووصف التقرير البرازيل بأنها واحدة من أكثر دول العالم انغلاقاً في الاقتصادات، وتوضيح قيودها التجارية العديدة بما في ذلك التعريفات، قيود التراخيص ودعم الصادرات وحواجز الاستثمار الأجنبي. من جانبها، اعتبرت البرازيل أن الاقتصاد الأميركي كان منغلقاً تماماً. اذ فتحت فقط تلك الأسواق التي امتلكت فيها ميزة بالفعل حماية الأسواق الأقل قدرة على المنافسة مثل الصلب.

(Crandall, 2011, p. 143)

وفي السادس من تشرين الثاني عام ١٩٨٦، أعلنت الحكومة البرازيلية انتهاء فترة التجميد، ودفعت ٥٠٠ مليون دولارمن الدين في إجراء يكاد يكون رمزياً. بعد أن بقيت بعثة صندوق النقد الدولي في البرازيل من الثامن عشر من آب – الخامس من أيلول، لفحص الحسابات البرازيلية، وفي كانون الاول عام ١٩٨٦، توصلت البلاد الى اتفاق مع نادي باريس، اعتبر خطوة مهمة الى الأمام في عملية إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية وتنظيم العلاقات المالية الدولية. وتضمنت الاتفاقية إعادة فتح التمويل الرسمي لواردات الآلات والمعدات وإعادة جدولة المدفوعات لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ وجزء من آجال استحقاق عام ١٩٨٧ . وفي السابع عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٧ ، أعلنت الحكومة البرازيلية تمديد تعليق سداد أصل الدين الخارجي لمدة عام واحد. في تلك الأثناء، تدهورت العلاقات مع الدائنين مرة أخرى. في حين طالبت البنوك الدائنة للحكومة البرازيلية بدفع الفائدة على الديون المستحقة في ذلك الشهر، أعلنت أنها تكبدت خسارة كبيرة ونسبتها الى قرار التجميد البرازيلي. كما سجلت بنوك أميركية أخرى خسائر تعزى الى الصعوبات التي تواجهها دول أميركا اللاتينية (Ometto & Furtuoso, 1995, pp. 409-411).

في تلك الأثناء، ألغت الإدارة الأميركية في كانون الثاني عام ١٩٨٧ نظام التعريفة التفضيلية الذي استفادة منه العديد من المنتجات البرازيلية، مثل قطع غيار السيارات والكحول والسلع الجلدية، وبدأت في فرض رسوم عليها بمعدلات تتراوح من ٥% الى ١٠% . وفي محاولة لتنظيم العلاقات مع الكيانات المالية الدولية، وافقت الحكومة البرازيلية في الأول من شباط من العام نفسه ،على دفع جزء من الفوائد المتعلقة بشهر كانون الثاني، وبعد شهر من ذلك، أغلقت اتفاقية أولية لإعادة تمويل الدين الخارجي مع صندوق النقد الدولي منذ نهاية حكومة فيغيريدو. في الشهر التالي، أصدرت المؤسسة قرضاً بقيمة ١,٤ مليار دولار أميركي للبرازيل. تم الانتهاء من التعديل العام للوضع في أيلول، عندما تم توقيع اتفاقية جديدة لإعادة جدولة الديون لمدة ٢٠ عاماً مع صندوق النقد الدولي.

(Ometto & Furtuoso, 1995, pp. 409-411)

ومع ذلك لم يتم حل مشكلة إدارة الدين الخارجي طويل الآجل، تم التأكيد على البعد القاري للأزمة من قبل سارني بعد أيام قليلة. وفي حديثه يوم الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٨٧ في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتهم الدول الغنية باستغلال ضعف الدول الفقيرة "المضطهدة بسبب الوضع الدولي الفاسد". في الشهر التالي، عزز الاتهام في اجتماعيين من اجتماعات مجموعة الثماني، التي شكلتها الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي وفنزويلا، في إيكا، بيرو، وبونتا دل ايستي، أوروغواي .

(Mueller & Baer, 1998, pp. 177-178) (Carbaugh, 2016, pp. 254-255)

في الثالث عشر من تشرين الثاني عام ١٩٨٧، أعلن الرئيس ريغان أنه سيفرض تعريفات عقابية تغطي ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الواردات من البرازيل انتقاماً للقيود البرازيلية على أجهزة الكمبيوتر الأميركية ومنتجات البرمجيات. هذا الإجراء هو الأول ضد دولة مدنية كبيرة بموجب سياسة واشنطن المستمرة منذ عامين برد فعل أكثر صرامة على ما تعتبره ممارسات تجارية غير عادلة. ويهدف الى اصدار لائحة تمنع بشكل فعال المشاركة الأجنبية في سوق الكمبيوتر في البرازيل. وقال الرئيس أنه " سيرفع الرسوم الجمركية لتعويض خسارة المبيعات

السنوية للشركات الأميركية المقدرة بـ ١٠٥ مليون دولار". تم تحديد السلع البرازيلية المتأثرة بعد جلسات الاستماع العامة، والتي تم اختيار البضائع من قائمة نشرت في السجل الفيدرالي. وذكر مسؤولون في الإدارة أن القائمة تشمل أحذية وطائرات مدنية ومنتجات خزفية. تصدر البرازيل الى الولايات المتحدة ضعف ما تستورده. وحظرت الإدارة أيضاً استيراد بعض منتجات معالجة البيانات التي تغطيها سياسة احتياطي السوق البرازيلية، والتي تمنح الصناعة البرازيلية الأفضلية في السوق المحلية. أكد الرئيس الأميركي ريغان إن البرازيل فشلت بالحفاظ على الالتزامات بفتح سوق برامج الكمبيوتر. ولكنه أوضح أنه إذا عادت البرازيل عن عملها وامتثلت لالتزاماتها تجاه الولايات المتحدة، فسيكون على استعداد لرفع هذه العقوبات (The Los Angeles Times, 1985, p. 1).

على أثر ذلك، قال بيدرو رودريغيز الملحق الصحفي في السفارة البرازيلية، إن حكومته تأسف للقرار. بينما اشادت مجموعات تجارة الكمبيوتر والبرمجيات الأميركية في هذا البلد بهذا الإجراء. في برازيليا، قال وزير المالية البرازيلي لويس كارلوس بريسر بيريرا "إن هذا الإجراء لن يجعل حكومته تغير رأيها بشأن قيود الكمبيوتر" وقال "البرازيل ستستمر في إتباع السياسة الاقتصادية التي تعتبرها الأفضل للبلاد". تبنت الإدارة الأميركية سياسات تجارية أكثر صرامة لابعاد ضغط الكونغرس عن الحمائية. ذكر كبار مسؤولي البيت الأبيض إنهم يزدادون ثقة في أنه لن يتم سن تشريعات تجارية أكثر صرامة. لكن التحرك ضد البرازيل استهدف دولة مدين رئيسية. كان على الإدارة أن تزن تأثير القيود التجارية على قدرة البرازيل على تمويل مدفوعات الفائدة على أكثر من ١٠٠ مليار دولار من القروض الى الحكومات والبنوك الأجنبية. في الكونغرس الأميركي، قال رئيس لجنة الطاقة والتجارة في مجلس النواب، جون د. دينجيل، الديمقراطي عن ولاية ميشيغان، إن تحرك الرئيس كان متأخراً ولكنه مرحب به. كينيث واش، المدير التنفيذي لجمعية ناشري البرمجيات، وهي مجموعة تجارية، قال إن سياسات البرازيل تمثل شراً بيروقراطياً وليس لها مكان بين الدول الصناعية في العالم. كان الحافز لهذا الإجراء هو رفض الحكومة البرازيلية آنذاك ترخيصاً سعت إليه ست شركات برازيلية لأجهزة الكمبيوتر لاستخدام نظام برنامج

MS-DOS التابع لشركة مايكرسوفت في سياتل. أشارت الأمانة الخاصة للمعلوماتية في البرازيل الى مبدأ التكافؤ الوظيفي الذي يمنع منتجاً أجنبياً من السوق إذا كان هناك نظير برازيلي، حيث قضت بأن شركة برازيلية انتجت برمجيات مماثلة. وفي كانون الأول عام ١٩٨٧، وافق الكونغرس البرازيلي على قانون تسويق البرمجيات التي تم تنظيمها في نيسان من العام التالي:

(The Los Angeles Times, 1985, p. 1)

إلا أن إدارة الرئيس رونالد ريغان أعلنت أنها ستؤجل أي انتقام ضد البرازيل، لتقييد صادرات الكمبيوتر الأميركية حتى نهاية هذا العام في انتظار مزيد من المفاوضات. كان الهدف من هذه الخطوة منح برازيليا مزيداً من الوقت- بشكل أساسي حتى بعد انتخابات الخامس عشر من تشرين الثاني في البلاد- للاستجابة لمطالب الولايات المتحدة الأميركية بفتح أسواقها أكثر. بموجب القانون الأميركي، كان بإمكان الرئيس ريغان الانتقام من قيود التجارة البرازيلية. ومع ذلك، جادل بعض الاستراتيجيين الأميركيين بأن البرازيليين قد يكونون أكثر ملائمة بعد الالكترونات في ذلك البلد. ومع ذلك، أمر الرئيس ريغان الممثل التجاري الأميركي كلايتون يوتر، بالاستعداد للقيود المحتملة من خلال إرسال الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في جنيف، سويسرا، وهي قائمة بالتعريفات الجديدة التي تعتزم الولايات المتحدة فرضها على وارداتها من البرازيل في حال لم يخفف البرازيليون من قيودهم بحلول نهاية العام ١٩٨٨. كما اشتكت واشنطن من أن البرازيل لا توفر حماية كافية لحقوق النشر لبرامج الكمبيوتر. لكن البرازيل أكدت أنها يجب أن تستمر في الاحتفاظ بسوقها للمنتجين المحليين للسماح لصناعة الكمبيوتر الناشئة بالانطلاق الى أرض الواقع. انتهت المفاوضات بين البلدين الى طريق مسدود. وجاء في إعلان يوم الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٨٧، أن الرئيس ريغان قد وجد رسمياً أن القيود التي فرضتها البرازيل غير معقولة. وقد مهد ذلك الطريق للانتقام لاحقا إذا لم تعدل البرازيل قيودها

(The Los Angeles Times, 1985, p. 1)

في عام ١٩٨٨ ، زادت الحكومة الأميركية من ضغطها عن طريق العقوبات التجارية على المنتجات البرازيلية وهي مبادرة تم ايقافها لاحقاً، أصبح الموقف البرازيلي أكثر مرونة، إلا أن

خلافات جديدة مرتبطة بتشريعات براءات الاختراع وحماية البيئة، فضلاً عن إضافة سياسة الاقتصاد الكلي الى تلك القائمة (Hirst, 2013, p. 59).

وفي آذار عام ١٩٨٩، أعلنت الحكومة الأميركية عن خطة لتخفيف أو إلغاء جزء من ديون دول أميركا اللاتينية. اشترطت الخطة، التي قدمها وزير الخزانة نيكولاس برادي، منح ميزة لتنفيذ التعديلات في الاقتصادات. ووفقاً لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تجلت خطورة الوضع بالنسبة للدائنين في تموز العام الماضي، عندما توقع البنك الدولي في تقريره السنوي، حدوث أزمة في أميركا اللاتينية بسبب انخفاض مستويات النمو الاقتصادي وحجم الدين الخارجي. في نفس الشهر، أعلن رؤساء الدول التي تشكل مجموعة السبعة – الولايات المتحدة واليابان وكندا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا الغربية – الذين اجتمعوا في باريس، هذا الأمر من بين مداولات أخرى. وفي الخامس عشر من أيلول عام ١٩٨٩، أعلن مايلسون دان وبريجا وزير المالية – أن البرازيل لن تمتلك الموارد اللازمة لدفع الفوائد على الديون التي ستكون مستحقة في غضون ثلاثة أيام. واتهم الرئيس البرازيلي سارني عند افتتاح الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث والعشرين من أيلول، الدول الغنية بتأجيل حل مشكلة الديون الخارجية لدول العالم الثالث، لصالح البنوك الدائنة. وفي الشهر التالي، شارك في اجتماع عقد في بيرو لمجموعة الثمانية – شكلته بعد استبعاد بنما، الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي وفنزويلا – وكانت مسألة الدين الخارجي هي النقطة الرئيسية لاجتماع هذه الدول. ولكن في تلك المرحلة، أدركت السلطات في المجال الاقتصادي بالعمل أن الدين الخارجي لا يمكن سداده، وأن حله يجب أن يخضع للتعديلات الاقتصادية الداخلية.
(Adams, 1999, pp. 178–179) (Carbaugh, 2016, p. 255)

في تلك الأثناء، حفز هروب الاحتياطيات عملياً أزمة اقتصادية تميزت بالوقف الاختياري، أي عدم دفع الفائدة على الدين الخارجي البرازيلي. لم يعد يدعم مثل هذه المجموعة من التدابير، فقد تم القضاء على ضوابط الأسعار وبالتالي ارتفع التضخم مرة أخرى، حتى مع تجربة خطط جديدة. ومع ذلك، فشلت هذه الخطط في مكافحة التضخم الذي وصل الى ١,٧٦٤% في عام

١٩٨٩. أدى الفشل الاقتصادي بالرئيس البرازيلي الى إصدار قرار بوقف الديون الخارجية (تعليق الدفع). انعكس هذا الإجراء على تفاقم الأزمة الداخلية، مع تراجع الثقة الدولية في الاقتصاد البرازيلي وما ترتب على ذلك من انخفاض في تدفق رأس المال الخارجي الى البلاد. علقت الولايات المتحدة الضغط على البرازيل في عام ١٩٨٩، [لكن احتياطي السوق لن ينتهي إلا في تشرين الأول عام ١٩٩٢، نتيجة لإنتهاء صلاحية القانون الذي أنشأها في عام ١٩٨٤].

https://militares.estrategia.com/portal/materias-e-dicas/ historia/ presidentes-contemporaneos-do-brasil-o-governo-de-jose-sarney

في غضون ذلك، كانت الحملة الانتخابية شرسة وديمقراطية. صعد فرناندو كولور دي ميلو[١] (Fernando Collor de Mello) ولويز إيناسيو لولا دا سيلفا [٢] (Luiz Inacio (Lula da

---

[١] فرناندو كولور دي ميلو: سياسي برازيلي، ولد في الثاني عشر من آب عام ١٩٤٩. تخرج من كلية الاقتصاد بجامعة ولاية ألاغواس الفيدرالية عام ١٩٧٢. وكان مديراً لصحيفة يملكها والده. بدأ حياته السياسية بصفته عمدة لمدينة ماسيو (١٩٨٠- ١٩٨٢). تم انتخابه نائباً فيدرالياً عن ولاية ألاغواس (١٩٨٣- ١٩٨٧). أصبح حاكماً لولاية ألاغواس في عام ١٩٨٧. هزم السياسي اليساري لويز إيناسيو لولا دا سيلفا في عام ١٩٨٩ ليصبح أول رئيس منتخب شعبياً للبرازيل منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً. التدهور الاقتصادي في البلاد ، الذي يغذيه الديون الخارجية الهائلة وفشل التضخم المفرط في التحسن. علاوة على ذلك، اتهم بالفساد ، واستقال في عام ١٩٩٢ عندما كانت محاكمته على وشك البدء. وأدين وحرم من تولي أي منصب عام لمدة ثماني سنوات. لازال على قيد الحياة.

https://www.britannica.com/biography/Fernando-Collor-de-Mello

[٢] لويز إيناسيو لولا دا سيلفا: سياسي برازيلي، ولد في السابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٤٥. بدأ تعليمه في سن مبكر، لكنه توقف عن التحصيل الدراسي في سن العاشرة من عمره عندما كان في السنة الخامسة من التعليم الأساسي بسبب الفقر الشديد والظروف الصعبة التي كانت تمر بها العائلة. تولى منصب نائب رئيس نقابة عمال الحديد في عام ١٩٦٧. بعد ذلك تم انتخابه رئيساً للنقابة في عام ١٩٧٨. انتخب نائباً عن ولاية ساو باولو عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٩ عقدت أول انتخابات رئاسية مباشرة منذ الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٤، ورشح نفسه للرئاسة لكنه هزم في الجولة الثانية ضد مرشح الحزب الوطني فرناندو كولور دي ميلو الذي حظي بدعم كبير من الناخبين الذين شعروا بالخوف من احتمال قيام دولة تميل الى الاشتراكية بقيادته.

Silva للترشح للجولة الثانية. حصل لولا على دعم جماهير العمال والقطاعات الاكاديمية. وخلال الجولة الثانية، كان اليسار البرازيلي بأكمله عملياً الى جانبه. إلا أن كولور حقق الفوز في السابع عشر من كانون الأول عام ١٩٨٩، بنسبة ٥٣,٠٣% من الأصوات الصحيحة مقابل ٤٦,٩٧% لولا. ويرجع فوز كولور في الانتخابات الى الدعم الكبير الذي حظي به من الطبقة الوسطى والتمويل من قطاعات واسعة من مجتمع الأعمال الوطني، الذين كانوا يخشون وقوع مصير البلاد في أيدي حكومة يسارية. وكانت الطريقة التي نشرت بها حملة كولور الإعلانات خلال فترة الانتخابات. فضلاً عن، توجيه الاتهامات حول الحياة الخاصة لمرشح حزب العمال والاعتماد على دعم الصحافة، عاملاً آخر ساهم في فوزه برئاسة البرازيل.

https://militares.estrategia.com/portal/materias-e-dicas/historia/presidentes-contemporaneos-do-brasil-o-governo-de-jose-sarney

الخاتمة

يتضح من هذا البحث، ان الموقف الذي اتخذته إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان تجاه السياسة الخارجية لحكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني ومن أجل الحفاظ على مصالحها الكبيرة في البرازيل، كانت قد استغلت المشاكل الاقتصادية للبرازيل، تلك المشاكل التي منحت الولايات المتحدة القدرة على فرض سياستها على البرازيل، والتي حاولت التخلص من التبعية

عاد للمنافسة من جديد على هذا المنصب في انتخابات عام ١٩٩٤و ١٩٩٨ ولكنه فشل أيضاً في الوصول لمنصب الرئيس. وأصبح رئيساً للبرازيل لفترتين متتاليتين (٢٠٠٣- ٢٠١١)، اعتقل في عام ٢٠١٨ ونفذ عقوبة بالسجن تجاوزت العام ونصف العام بسبب توجيه المحكمة له تهم فساد، الا أنه بعد سنة ونصف أمر القضاء بإخلاء سبيله في ضوء قرار اتخذته المحكمة العليا البرازيلية. أعيد انتخابه في تشرين الاول عام ٢٠٢٢ رئيساً للبرازيل لولاية جديدة متفوقاً على الرئيس المنتهية ولايته جايير بولسونارو بفارق طفيف (صلاح الدين، ٢٠١٢).

https://web.archive.org/web/20190328110747;http://www.bbc.com/news/world-latin-america-11414276

السياسية للولايات المتحدة الأميركية والبحث عن شركاء خارجيين بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية في الساحتين الإقليمية والدولية. إلا ان الإدارة الأميركية استطاعت استغلال الضغط الاقتصادي على الحكومة البرازيلية مستخدمه العقوبات التجارية والتضييق على صادراتها الموجهة الى الولايات المتحدة. فضلاً عن، الضغط الذي شكلته الفوائد على الديون الخارجية. فضغطت إدارة الرئيس ريغان على حكومة الرئيس البرازيلي خوسيه سارني في هذا المجال بغية كبح الأخير عن توسيع علاقة بلاده الخارجية مع الدول التي تعتبرها ذات توجه غير ليبرالي والالتزام بمفاهيمها.

المصادر والمراجع

١. أمل محمد عبد الله، و أيمن كاظم حاجم. (العدد ٦٩، ٢٠٢٢). قضية انتهاك حقوق الإنسان في البرازيل وموقف الولايات المتحدة الأميركية منها (١٩٧٤- ١٩٨٠). مجلة الكلية الإسلامية الجامعة.

٢. إيناس سعدي عبد الله. (٢٠١٥). السياسة الأميركية ودورها في مواجهة المد الشيوعي في أوروبا ١٩٤٥- ١٩٥٠. بغداد: الطبعة ١.

٣. رنا علي خلف. (٢٠١٣). الولايات المتحدة والتغيير في النظام العالمي. بغداد: أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

٤. كريم عجيل الزاملي. (٢٠١٧). العلاقات السياسية البريطانية الأمريكية في عهد مارغريت تاتشر ورونالد ريغان ١٩٧٩-١٩٨٩. بغداد: أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد.

٥. محمد صلاح الدين. (٢٠١٢). رائد النهضة البرازيلية لولا دا سيلفا. مصر: دار الفاروق للنشر.

٦. وليد أحمد عطاطره. (٢٠١٤). الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوباً نحو الصعود الدولي. فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة، معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بيرزيت.

7. Britta H Crandall(2011). Hemispheric Giants: The Misunderstood History of U.S- Brazilian Relations . New York.
8. Carlos Wagner Morais. (1978). O Livro Dos Pensamentos Do General Figueriedo, Sao Paulo, Editora: Alfa- Omego .The New York Times, December 25, 1999.
9. Charles C. Mueller ،Werner Baer. (1998).Brazil a country study"The 1985- 1989 Period ."Washington.
10. Daniel Zirker . (1993). The Military Ministers and Political Change in Post- Authoritarian Brazil .Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies, Vol.18, No.35.
11. Fabio Koifman. (2001). Presidentes do Brasil: De Deodoro a FHC.
12. Hames Bovard. (1988)."World Bank Unit's Lip Service to Private Sector ."Wall Street Journal.
13. Jorge Ferreira , Lucilia Delgado .(2016).O Brasil Republicano: O tempo da Nova Republica- da transicao democratica a crise politica .Rio de Janeiro : Civilizacao Brasileira.
14. Jose Sarney. (2006). Vinte Anos de Plano Cruzado, Brasilia . Editora: Sena do Federal.
15. Joseph Smith. (2012). Brazil and United States Convergence and Divergenc .The University Georgia Press.
16. Katz S. Bernard. (1996). Biographical Dictionary of the United States Secretaries of the Treasury 1789- 1995 .Greenwood Publishing Group.

17. Lewis Gaddis G. John. (1997). We Know Now: Rethinking Cold War History .New York: Oxford University Press.

18. Lilia Schwarcz. (2015). Brasil: Uma Biografia, Sao Paulo . Companhia das Letras.

19. Marcos Pontes. (2016). Ideas, Beliefs, Strategic Culture, and Foreign Policy: Understanding Brazil's Geopoltical Thought . ،"Doutorado Dissertation, Universidade de Brasilia.

20. Maria H. Ometto ,Maria Cristina O. Furtuoso. (1995).The Brazilian economy of the 80's and its impact on the living conditions of the population .Vol. 5, No.29, Brasil.

21. Mauro P. Porto. (2008).Democratization and Election News Coverage in Brazil Handbook of Election News Coverage Around the World .New York, Routledge.

22. Michelle Miller Adams. (1999). The World Bank: New Agendas in a Changing World, 1st Edition, New York:Routledge.

23. Monica Hirst. (2013). Understanding Brazil – United States Relations .Brasilia ,Editora: Fundacao Alexandre De Gusmao.

24. Philip Y. Lipscy. (2015). "Explaining Institutional Change: Policy Areas, Outside Options, and the Bretton Woods Institutions ."American Journal of Political Science, Vol. 59, No.2.

25. Robert Carbaugh. (2016) .International Economics, Mason,OH: Sout –Western, Cengage Learning.

26. Ronald Reagan. (2005). Ronald Reagan Late a President of the United States, Washington.

27. Stephen Ducat. (2004). The Wimp Factor: Gender Gaps Holy Wars and the Masculinity, Boston: Beacon Press.

28. Sybil Rhodes. (2006). Social Movements and Free- Market Capitalism in Latin America .State University of New York Press.

29. The Los Angeles Times 22. (1985).

30. Thomas E. Skidmore. (1989) . The Politics of Military Rule in Brazil 1964- 8 .New York: Oxford University Press.

31. Thomas M Antkowiak, Alejandra Gonza. (2017) .The American Convention on Human Rights .Essential Rights, Oxford University Press.

32. Troy Gil. (2009). The Reagan Revolution: Avery Short Introduction, Oxford University Press.

33. Centro de Pesquisa e Documentacao de Historia Contemporanea do Brasil www.Fgv.br/cpdoc

34. www.funag.gov.br. 2-Centro de Historia Documentacao Diplomatica

35. https://.m.wikipedia.org/wiki/Luiz-Carlos-Bresser-Pereira

36. https://ballotpedia.org/George-H.W.Bush

37. https://en.m.wikipedia.org/wiki/Ra%C3%BAl-Alfons%C3%ADn

38. https://militares.estrategia.com/portal/materias-e-dicas/ historia/ presidentes-contemporaneos-do-brasil-o-governo-de-jose-sarney

39. https://web.archive.org/web/20190328110747;http://www.bbc.com/news/world-latin-america-11414276

40. https://www.britannica.com/biography/Fernando-Collor-de-Mello

41. https://www.gov.br/fazenda/pt-br/acesso-a-informacao/institucional-de-ministros/ pasta-republica-ministros/dilson-funaro

42. https://www.washingtonpost.com/obituarie/0/mikhail-gorbachev-soviet-leader-dies

43. https://www18.fgv.br/CPDOC/acervo/dicionarios/verbete-biografico/jose -ribamar-ferreira-de-araujo-costa

44. https://www18.fgv.br/cpdoc/acervo/dicionarios/verbete-biografico/roberto- costa-de-abreu-sodre